رسائل إلى المحرر

مجلس القضاء: لا محاور في «العدلية»

جاءنا من مجلس قضاء الأعلى الرد الآتي:
لمّا كانت جريدتكم قد أوردت في عددها الصادر يوم الاثنين الواقع فيه 2019/4/8 مقالاً بعنوان «وقعت الحرب بين قضاة العهد»، ومقالاً آخر لَمَح الى أن النائب العام التمييزي هو «غير معني بإغضاب أحد» وأنه «تخلى عن دوره»...
يُهمّ مجلس القضاء الأعلى أن يؤكد ما يلي:
1 - إن قضاة لبنان كلهم بشكلون جسماً قضائياً واحداً، يحكم باسم الشعب اللبناني، فلا يصحّ تصنيفهم بين «اجنحة» أو «محاور»، وهو تصنيف لا يمت الى الحقيقة بصلة، ويسيء الى السلطة القضائية التي هي ركن أساسي من أركان دولة القانون.
2 - إنه بناءً على ما توافر لدى شعبة المعلومات من وجود قضايا رشاوى دُفعت لبعض العسكريين ولعدد من الموظفين في قصور العدل، جرى التحقيق في هذه القضايا تحت إشراف النيابات العامة المختصة، وتمّ الادعاء أصولاً على عدد منهم. وقد جرت التحقيقات، واطلعت الجهاتُ المختصة النائب العام التمييزي على مضمونها، فتمّ تدوين ما ورد من معطيات متعلقة ببعض القضاة، بناءً على إشارته، بموجب محضرين مستقلّين نُظّما لدى شعبة المعلومات. وقام لاحقًا النائب العام التمييزي بتكليف أحد المحامين العامين لدى النيابة العامة التمييزية بإجراء التحقيق بشأن ما ورد فيهما، وقد باشر القاضي المكلّف عمله فوراً، كما أحال صوراً طبق الأصل عن المحضرين الى هيئة التفتيش القضائي التي بادرت الى ممارسة صلاحياتها في هذا الصدد. وإن جميع هذه التحقيقات تتمّ بسريّة تامة، عملاً بأحكام القانون وبحسب الأصول المرعية الإجراء.
3 - إن هيئة التفتيش القضائي قامت ولا تزال تقوم بدورها في هذا الصدد على أكمل وجه وفقاً لصلاحياتها القانونية. ويذكّر المجلس بأن السلطة القضائية كانت السبّاقة منذ سنوات في القيام بعملية «تنقية ذاتية».
4 - ان المجلس يعتبر أن ما نُشِر من شأنه زعزعة ثقة المجتمع بالقضاء والمسّ بهيبة السلطة القضائية وبركنين من أركانها الأساسية، الا وهما رأس النيابات العامة وهيئة التفتيش القضائي.

امينة سر مجلس القضاء الاعلى
القاضي ايان صابر

توضيح:

ورد خطأ في المقال المنشور في «الأخبار» أمس تحت عنوان «جبق في جبل الشيخ: مقاطعة الاشتراكي لا تؤثر»، أن الغداء على شرف وزير الصحة جميل جبق في حاصبيا أقامه النائب علي فياض وال الحمرا، والصحيح أن الغداء أقامه فياض في مطعم البحصاصة على نهر الحاصباني، الذي يملكه ماجد الحمرا وليس آل الحمرا.

في الواجهة

مكافحة المرتكبين في القضاء: إذا فَسُد ملح الأرض

في صدارة ما يوصف بحملة مكافحة الفساد، كشف ارتكابات ومخالفات ارتكبها قضاة، المعروفون منهم قيد المساءلة، والمخفيون لا أحد يعرف عددهم ومتى موعدهم وتوقيت رفع الغطاء عنهم. محاولة لتنظيف سلك يصح فيه قول القديس متى أنه «ملح الأرض». إذا فسد بماذا يُملّح؟

ما بين تجربتي 1965 و1999: القضاة لا السياسيون يصلحون البيت (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

ليس وزير العدل ألبرت سرحان اول قاضٍ في هذه الحقيبة، قبله ثلاثة قضاة كبار شغلوها: اميل تيان (1965 - 1966)، يوسف جبران (1979 - 1980)، جوزف شاوول (1998 - 2000). الاول في حكومة تراسها الرئيس رشيد كرامي في عهد الرئيس شارل حلو، والاثنان الآخران - للمفارقة - في حكومتين تراسهما الرئيس سليم الحص، اولى في عهد الرئيس الياس سركيس وثانية في عهد الرئيس اميل لحود. في المقابل، في اكثر من نصف قرن من الزمن، لم يشهد القضاء محاولة اصلاح من الداخل، خلت من التسييس، سوى مرتين فقط: اولى عام 1965 استكملت وافضت الى نتائجها المتوخاة، وثانية عام 1999 حيل دونها رغم تخطيها عقبات اولى. في هذه الايام يشهد القضاء محاولة ثالثة بسبب ما شاع اخيراً، كما في تجربة 1965، عن مخالفات وارتكابات لقضاة تركت اكثر من تأثير في احقاق العدالة المنوطة بهم، الذين غالباً ما قيل انهم «اصبع الله».
كُشف في الاسابيع الاخيرة عن توقيف مساعدين قضائيين، ثم عن توقيف قضاة عن العمل واخرين متهمين. يشهد القضاء نفسه من حين الى آخر سجالات وتنافساً بين القضاة على ممارسة الصلاحيات. ما يجري ايضاً في سبيل مكافحة فساد - وليس الفساد تفادياً للتعميم - معاقبة قضاة من دون حل المشكلة الاساس وهي تدخّل المرجعيات والسياسيين والنافذين. في الحقبة الشهابية خُبِّر لبنان عسكرة السياسة، وفي حقبة ما بعدها تسييس الجيش. منذ اتفاق الطائف انتقلت العدوى الى القضاء الحائر بين تسييسه واستقلاله. لكل مرجع ونافذ حصة في التشكيلات القضائية وتوزّع مناصبها - وهو شرط اقرارها شأن التعيينات الامنية والعسكرية والادارية - ما شكّل غطاء ضامناً للحؤول دون الوصول الى الارتكابات والمخالفات.
فيما يجري في هذا الوقت، ويقوده الوزير الحالي، محاسبة قضاة تحت شبهة ارتكاب، يتردد ان الغطاء رُفع عنهم، او أرغمت مرجعياتهم على الكف عن حمايتهم. وذلك ما يصح ابصاره في ادارات اخرى كذلك.
مع ذلك، فإن درسي 1965 و1999 لم يؤخذ بهما تماماً في التجربة الثالثة، ما يجعل امتحان سرحان ناقصاً، وقد لا يفضي تماماً الى ما يتوخاه.
التقت تجربتا مكافحة فساد في القضاء عامي 1965 و1999 على هدف واحد، كمن فيه سرّ نجاح المهمة. تمكنت الاولى من الوصول اليه، واخفقت الثانية تحت وطأة التدخلات السياسية، هو الرفع الشامل للحصانة عن القضاة جميعاً، بلا استثناء، تمهيداً للخوض في قضايا ملفات المرتكبين منهم. لم تُعالج حينذاك المشكلة بالقطعة، شأن ما يجري اليوم.
كان الرئيس شارل حلو يُطلق على ما احدثه في عهده، عن مكافحة الفساد، صفة «إصلاح»، فيما نعته كثيرون بأنه اقرب الى «تطهير». وشاعت العبارة ولا تزال. شمل وقتذاك 12 قاضياً صُرفوا من الخدمة من مجموع ما يقرب من 200 قاض كان يتألف منهم هذا السلك. اعتمدت السابقة - في ظل وزير العدل اميل تيان - على قوانين اقرّها مجلس النواب في تشرين الاول 1965، قضت برفع شامل للحصانة عن القضاة والموظفين، واستمرت هذه القوانين نافذة حتى منتصف الثمانينات حينما أُلغيت، لكن من غير ان يصير الى تطبيقها ثانية بعد عام 1965. في بعض المرات هدد يوسف جبران، في معرض تحذيره القضاة، بالعودة الى تطبيقها.
الخطوة التالية لرفع الحصانة عن القضاة والموظفين، تأليف هيئتين قضائية وادارية، تولتا تنظيف القضاء والادارة من المرتكبين من خلال اجراءين احدهما استثنائية طوعية للقاضي او الموظف، او فرض احالته على التقاعد. في كانون الاول 1965 انهيت خدمات القضاة الـ12، من غير ان يستقيلوا، بينهم رئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة الى عشرة قضاة من رتب عالية.
بهذا الاجراء أنشأت الهيئة القضائية التي نيط بها بت ملفات القضاة المرتكبين سابقة لم تتكرر، لكنها مثّلت افضل ضمان لتفادي تسييس الملفات وأصحابها. خُصر بها الاختصاص، فبقي الوزير والسلطات السياسية في منأى عنها تماماً. بدا رفع الحصانة والهيئة القضائية المستقلة شرطا نجاح المهمة.
في تجربة 1999 بدأت المحاولة عندما حضر رئيس هيئة التفتيش القضائي وليد غمرة الى وزير العدل جوزف شاوول، بخطره بأن بين يديه ملفات لـ40 قاضياً مرتكباً. ملفات موثقة متماسكة، شبّهها غمرة بأنها «باطون مسلح» من وفرة صدقيتها وصحتها ودقتها. على الاثر تقدّم شاوول بمشروع قانون برفع شامل للحصانة عن القضاة جميعاً، حاصراً مدة رفع الحصانة بأسبوع واحد فقط، كاف لمراجعة الملفات الـ40 وأصحابها، مع منح هؤلاء حق المراجعة والطعن الذي منعها عنهم اصلاح 1965. اقره مجلس الوزراء، الا انه لم يصل الى الهيئة العمومية لمجلس النواب وطوي. تبعاً لذلك طُمرت ملفات القضاة الـ40، واستمروا في وظائفهم، وحيل دون ملاحقتهم على ارتكاباتهم جراء تدخّل سياسي لم يكن مخفياً في عهد لحود، وهو بالكاد في سنته الاولى. ذهب لحود من ثم الى طراز آخر من «الاصلاح»، اخفق سريعاً وانهار، حينما عزم على محاسبة السياسيين خصومهم وملاحقتهم، ما انتقل بإصلاحه من هدف الى سواه هو تصفية حسابات سياسية.
قد يكون ما تحتاج إليه الحملة الحالية لتنظيف القضاء رفع الحصانة عن القضاة جميعاً اولاً. اذذاك تُقاس جدية مجلسي الوزراء والنواب في استكمال ما بدأه القضاء بنفسه اذ أعدّ الملفات، بلا تسييس، ويستكمله لوحده. تطهير 1965 يظل افضل حالاً من خيبة 1999.

> رفع الحصانة عن القضاة والهيئة المستقلة شرطا نجاح مكافحة الفساد

تقرير

«المستقبل» يستعد لـ«الفرعية»... بخسارة نقابة المهندسين

انعمت الظروف على تيار المستقبل بغياب اي مرشح جدّي يواجهه في انتخابات طرابلس الفرعية. فكثرة العثرات على دربه، وامام مرشحته ديما جمالي، كانت ستشكل ثغرة لمرشح يملك ماكينة قوية. مع ذلك، يتصرّف «المستقبل» كأنه امام معركة تاريخية. وبغياب «خطر» مرشح من 8 اذار بات الهمّ الاكبر إقناع الناس بالاقتراع

ليا القزي

قبل ستة أيام من تنظيم الانتخابات الفرعية في طرابلس، تلقّى تيار المستقبل «صفعة نقابية»، تمثلت في سقوط تحالفه مع القوات اللبنانية ـ الشمال. «الآقسى» أنّ الخسارة لم تحصل على يدَي حزب الله او «بقوة السلاح» أو «ولاية الفقيه»، كما يحلو لـ«المستقبل» دائماً أن يُجيّش جمهوره، بل إنّ من أسقطه في الشمال هم أولاً حليفه في «الفرعية» تيار العزم، وثانياً التيار الوطني الحر وتجمّع الإصلاح وتيار الكرامة وحركة الاستقلال والشيوعي اللبناني واليسار الديموقراطي الاجتماعي واليسار الديمقراطي وجمعية المشاريع والنقيب فؤاد ضاهر والمهندس مرسي المصري.
قد لا تكون الانتخابات النقابية مُرتبطة بـ«الفرعية»، ولكنّها بالتأكيد مؤشّر إلى الوضع غير الجيد الذي يُعاني منه تيار المستقبل، خاصة أنّ مسؤولين في القوات اللبنانية يُرجعون سبب الخسارة إلى «التخبّط داخل تيار المستقبل، وانقسامه إلى أكثر من فريق». بهذه «النفسية»، يستعد التيار الأزرق لخوض الاستحقاق يوم الأحد. المؤشرات التي تصله، كلّها غير مطمئنة. سوداوية الوضع لا تتعلّق بعدم فوز المرشحة ديما جمالي بالمقعد النيابي، بل أن تكون نسبة الاقتراع متدنّية جدّاً، فلا يتمكن «المستقبل» من استثمار النتيجة في السياسة وتدعيم «شرعيته الشعبية». لذلك سترتفع، في الأيام المقبلة، وتيرة «النزوح» المستقبلي من بيروت إلى طرابلس. وبعد أن «فرز» الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري نفسه للعمل بدوام كامل في عاصمة الشمال، سيزور طرابلس كلّ من رئيس الحكومة سعد الحريري، النائبة بهية الحريري، ورئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، الذي سيُشارك مع الوزير السابق أشرف ريفي في احتفال انتخابي في منطقة القبّة. وفي مقابل «فائض الحريرية» في إدارة العملية الانتخابية، و«الصمت الانتخابي» الذي تتميّز به جمالي، تغيب شخصيات مستقبلية/طرابلسية عن الجو الانتخابي، وكأنّها غير معنية بـ«المعركة» التي اخترعها الأمين العام وتياره.
لـ«ماذا يُدير أحمد الحريري الانتخابات؟ أين هو مصطفى علوش ومحمد كبارة وسمير الجسر و(منسّق المستقبل في طرابلس) ناصر عدره؟»، تسأل مصادر سياسية طرابلسية حليفة لـ«المستقبل» في الاستحقاق الانتخابي. السؤال هو للقول إنّ «جزءاً أساسياً من العمل السياسي يهدف إلى جعل الانصار معنيين بالصراع الانتخابي، حتى يتشجّعوا على العمل. هذا الأمر مفقود حالياً». النقطة الإيجابية الوحيدة للتيار الأزرق، بحسب المصادر، أنه يملك خطاباً سياسياً... لكن من دون أخصام سياسيين، «إلا أنّ مشكلته الكبرى تكمن في أنّه لا يملك أدوات المعركة اللازمة، وتكاد الكأس تفيض من الأخطاء التي راكمها طيلة السنوات السابقة». وتُعيد المصادر التشديد على نقطة مهمة أنّه «لا يُمكن فرض ديما جمالي بهذه الطريقة، بالاتكال على أنّها أستاذة جامعية ومثقفة. الطرابلسيون يأخذون موقفاً سلبياً من أي شخص يُحاول التكبّر عليهم، ولا يتصرّف معهم بشعبوية». من النعم الحاصل عليها تيار المستقبل، «غياب أي منافس جدّي في وجهه، وإلا لكان أطاح جمالي. يراهن التيار حالياً على أن تؤدي زيارة رئيس الحكومة إلى ارتفاع نسبة التصويت قليلاً».
هل هذا يعني وجود فرصة للخرق من قِبل أحد المرشحين الآخرين (مصباح الأحدب، يحيى مولود، عمر السيد، طلال كبارة، محمود الصمدي، حامد عمشه، نزار زكا)، فيتكرر سيناريو الانتخابات البلدية، يوم ربحت اللائحة التي دعمها ريفي ضدّ لائحة تحالف المستقبل ـ العزم. تيار الكرامة. محمد الصفدي؟ تردّ المصادر السياسية الطرابلسية بوجود صعوبة لذلك، «لأنّه في البلدية كان هناك 24 عضواً، أقل واحد فيهم قادر على تأمين 200 صوت، مع وجود مندوبين لهم في كلّ المراكز الانتخابية، فضلاً عن كونهم أبناء العائلات الطرابلسية القادرة على التقاط النبض الشعبي في الوقت نفسه». لا يملك المرشحون الحاليون هذا «الترف». فتقول المصادر إنّ شغل الانتخابات «حرفة لا يملك أدواتها الجميع. مصباح الأحدب يمتهن جيداً كيفية خوضها،

> تراجع الأحدب عن موافقته على الانسحاب لصالح مولود

ولكن مشكلته أنّه فقد المصداقية لدى الناخبين». أما يحيى مولود، فلا يزال «غير قادر على التأثير في الطبقات الشعبية»، فالمنطقة التي ينتشر فيها هؤلاء «كبيرة وبحاجة إلى جهد وإمكانات كثيرة، لا أحد خارج التكتلات المادية الضخمة قادرٌ على تلبية حاجاتها». مثلاً، واحدة من الحالات التي يواجهها مولود باستمرار هي سؤاله من قبل أبناء الطبقات المحرومة، «لماذا تترشح إلى الانتخابات إذا كنت لا تملك المال أو القدرة على شراء الدواء لنا؟». ويُخبر أحد المرشحين أنّه «حين نبدأ حديثنا، خلال لقاءاتنا ضدّ السلطة، لا تدوم هذه الحالة طويلاً، فيعود الناس إلى الطلبات المعيشية». كيف سيكون إذاً توجّه أبناء الأحياء الشعبية في طرابلس؟ لا أحد يملك الجواب، «ولكن المستقبل يُحاول دخولها عبر دفع المال. إذا لم يُخصّص لها ميزانية كبيرة، فستكون مُتحرّرة، فتأتي النتيجة عكس المتوقع. وهنا رهان المرشحين المستقلين».
على الرغم من وفرة المرشحين المستقلين، إلا أنّ تيار المستقبل يتصرّف كما لو أنّ خصمه الوحيد هو يحيى مولود. يتجلّى ذلك بالأخبار التي تُنشر ضدّ مولود، بدءاً من عمله في «مجموعة تحسين خياط»، وعلاقته مع الوزير جبران باسيل «غير المحبوب في طرابلس، وللإيحاء بأنّ مولود لا يختلف بشيء عن الطبقة السياسية»، وصولاً إلى زيارته سوريا واتجاه الناخبين في جبل محسن إلى الاقتراع له. حاول مولود تعزيز وضعه الانتخابي، من خلال توحيد الأصوات المستقلة قدر الإمكان حول شخصه؛ فتواصل مع الأحدب، وكتبا ورقة تنصّ على انسحاب النائب السابق لمصلحة مولود، وقد وافق الأول عليها، إلا أنّه ما لبث أن بدّل رأيه، مراهناً على انسحاب مولود له، لتكون النتيجة استكمال الاستعدادات ليوم الأحد بوجود ثمانية مرشحين.

انتخابات مهندسي طرابلس: صدمة لتحالف المستقبل والقوات

عبد الكافي الصمد

لا يُنتظر أن يخرج تيار المستقبل والقوّات اللبنانية من تحت تأثير صدمة خسارتهما انتخابات نقابة المهندسين في طرابلس، أول من امس، في مهلة زمنية قصيرة. فالهزيمة التي لحقت بهما كانت مدوّية. هي أنهت سيطرة الطرفين على واحدة من أكبر النقابات الشمالية طيلة السنين الماضية، كما أنها تركت الكثير من التصدعات والندوب في صفوف الطرفين، وهي ستركني بتأثيرها عليهما في الاستحقاقات المقبلة.
أسباب عديدة تقف وراء الخسارة الثقيلة التي تلقاها تيار المستقبل والقوات اللبنانية (حليفهما تيار المردة فاز مرشحه لاعتبارات سياسية وشخصية)، في نقابة اعتقدا أنها مطوّبة باسميهما، بعدما أحكما قبضتيهما عليها طيلة أكثر من عقدين، ولم يستطع أي تحالف انتخابي كسر احتكارهما لها، إلى أن حصل ذلك قبل يومين.
اطمئنان التيار والقوات للنتيجة سلفاً، جعلهما يقفلان النقاش على أي ملاحظات وجّهت إليهما قبل الانتخابات من قاعدتيهما الانتخابيتين العريضتين في نقابة المهندسين، وهي ملاحظات كشفت مصادر الطرفين لـ«الأخبار» أنها تتلخص في «الاعتراض على الأسماء التي جرى ترشيحها ولاقت اعتراضاً جرى تجاوزه، وأسلوب فرض المرشحين من فوق من دون العودة إلى القواعد النقابية في محاولة لإقناعها، وتراكم الممارسات السلبية خلال السنوات السابقة».
أما الطرف الآخر الفائز في الانتخابات، والذي ضمّ تحالفاً واسعاً أبرزه تيار العزم والتيار الوطني الحرّ وتجمع الإصلاح وتيار الكرامة والحزب السوري القومي الاجتماعي وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية ونقباء سابقين، فقد أعادت مصادره أسباب فوزه إلى «تماسك تحالفنا الذي استمد قوته من وجود التيار الوطني على رأس السلطة، واستياء قواعد واسعة من المهندسين، سواء القدامى منهم أم الجدد، من هدر وفساد ومن توظيف ومحاباة شركات تأمين محسوبة على تيار المستقبل والقوات اللبنانية، ومن تحوّل النقابة خلال السنوات الأخيرة إلى مركز سياسي وانتخابي لتيار المستقبل».
وأظهرت نتائج الانتخابات التي شارك فيها قرابة 2900 مهندس منتسبين إلى النقابة، لانتخاب أربعة أعضاء في مجلس النقابة، فوز ثلاثة أعضاء من تحالف العزم

> نتائج النقابة ستنعكس على معركة النقيب العام المقبل، وعلى فرعية طرابلس الأحد

التي أظهرت فارقاً كبيراً في الأصوات بين اللائحة الفائزة واللائحة الخاسرة.
هذه النتيجة ستترك تبعاتها بلا شك داخل نقابة المهندسين التي ستنتخب العام المقبل نقيباً جديداً لها خلفاً للنقيب الحالي بسام زيادة المحسوب على تيار المستقبل، وهي انتخابات بدأت حساباتها منذ الآن، لكن وفق المستجدات والقواعد الجديدة.
إلا أن التأثير السياسي الأكبر لنتائج انتخابات نقابة مهندسي طرابلس سيكون على التحالف الانتخابي المستجد بين تيار المستقبل وتيار العزم، الذي يخوض يوم الأحد المقبل امتحاناً صعباً يتمثل في الانتخابات الفرعية في طرابلس، لأنه بات يخشى على تحالفهما من الانهيار بعد الاتهامات المتبادلة بينهما على خلفية انتخابات نقابة المهندسين، وكان مختلف وسائل التواصل الاجتماعي مسرحاً بارزاً لها. وسيجعل هذا الخلاف حظوظ فوز مرشحة التيار الأزرق ديما جمالي تتراجع (على الأقل لجهة نسبة الاقتراع)، نظراً إلى أن التيارين يُعتبران الأكبر في المدينة، ومن شأن افتراقهما أن يخلط الكثير من الأوراق، ويفتح المجال أمام حسابات مختلفة.